

عبد صوم

داود وهي كنية الاعرج وعليه استمر عمل المغاربة وكذا أسوي
 بينهما يزيد بن هارون والنضر بن شميل ووهب بن جرير
 ونقلب والطحاوي وله فيه خبر معتنه واحتج له بآيات تقدم
 بعضها في الفهم الأول وبغير ذلك لاحتكاكها بعبارة غيره الأكثرين
 والمخيط وابن فارس في جزله سمعته سماه ما عهد العالمين أكثر
 العلماء وصح ابن الحاجب في مختصره وسماه رجل محمد بن نصر
 المروزي ما انفرد بينهما فقل سوا الخلق وكذا من حكى عنه السويدي
 أبو عاصم النبيل مع الحكاية عنه أو لا يقدم قوله العريض أصلاً
 وكان ذلك اختياره وقد استنبأ منه على من هب القائلين به **وإن**
حجج هو الملك بن عبد العزيز الملقب بما حكاه الخطيب في جامعته
 ولفايتها كما بينته في الحاشية ثم ابن الصلاح **وكذا** أبو عمير
 وعبد الرحمن بن عمرو **والإزاعي** الشامي وابن معين **مع** اللام
 أبي حنيفة في أحد قوليه **ابن وهب** عبد الله المصري **والإمام**
 الأعظم ناصر السنة **الشافعي** مع كون الحنك قد زاد رجه في السويدي
ومع صاحب الصحيح **وجيل** أي أكثر **أهل قريظ** **وإن** أطلق
أخيراً وول حد ثنا **اللعق** بينهما والتميز بين النوعين
 واستشهد له بعض الأئمة بأنه لو قال لو أخبرني بذلك فهو
 حذر ولا بد له فإخبره بذلك بعض زفائه بكتابه أو رسول
 أو كلام عثم بخلاف ما لو قال من حدثني بذلك فإنه لا يفتق إلا
 إن شافه زاد بعضهم والأشارة مثل الخبر وقابل من ذلك بعد
 حد ثنا يعني في العريض بعد من الوضع اللغوي بخلاف أخيراً فهو
 صالح بالحد ثنا الشيخ وما قرئ عليه فاقرب به فلفظ الأخبار
 أعمر من التخذيث فكل تخذيث أخبار ولا ينعكس **وقد عذراه**
 أي

أي القول بالخلاف أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن الحسن بن محمد
 ابن أحمد بن خلاد التميمي المصري الجوهري صاحب **الأنصاف**
 فيما بين الأئمة في ثناوات من الاختلاف وكتاب إجماع الفقهاء
 أيضاً لعصويه أبي عبد الرحمن **النسائي** من غير **مختلف**
 أي من غير حكاية خلافة عنه وكانه استتصر ما تقدم عنه
 مما هو أشهر من هذا **أو الأكثرين** أي ولعله التميمي أيضاً الأكثرين
 من أصحاب الحديث الذين لا يخصص أحدهم **وهو** تضم القفا
 على لغة أهل الحجاز **الذي** **أشهر** وشاع **مصطلحاً** أي من جهة
 الاصطلاح **لاصل أهل** لا تخرج جعل الخبر ناعلاً يعقرو
 مقام قوله إن قرأته لأنه لفظي به والاصطلاح لا منساحة
 فيه بل خطأ من خرج عنه جماعة منهم الأستاذ أبو اسحق الأسفري
 والشيخ أبو اسحق السيرازي وعبارة **أهل** لا يجوز فيما ترا أو سمع
 أن يقول ثنوا ولا فيما سمع لفظاً أن يقول أنا إذ ينفرد في ظاهره
 ومن لم يحفظ ذلك كتبه نفسه كالمؤمنين لكن قد قال بعض
 المتأخرين يقولان كان الاصطلاح ميباً للغة كلية فهذا أيضاً صحيح
 فيه والأول وقول ابن الصلاح هنا والاحتجاج لذلك من حيث هو
 اللغة فيه عناء وكلف له لا يمكن أن يستخرج من اللغة ما يكون
 وحماً المنفردة بين اللقطين قال وخبر ما يقال فيه أنه اصطلاح
 منهم أرادوا به التميز بين النوعين ثم خصص أولها بالتحديث
 لقوله أشعاره بالخطوط والمشاهدة ويقال إن ابن وهب أول من أحدث
 التفرقة بين اللقطين لا مطلقاً بل مخصوصاً بمصر **ويعقرو**
قال **بذ** أي الفرق بين الصفتين وهو أبو جعفر محمد بن
 يعقوب الهروي أحد رؤساء الحديث بحرسان فيما حكاه